الملف

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس جمعية المستهلك: الإحتكار يمنع المنافسة والجمعية عين ساهرة لحماية المواطنين

لم يبق للمواطن سوى جمعية حماية المستهلك لتتبع تأثيرات الازمة المعيشية وغلاء الاسعار، بعدما عجزت السلطات المعنية عن لجم الازمة وانعكاساتها. وقد عملت هذه الجمعية على وضع اقتراحات للحلول وان كانت غير كافية، الى أنها اسهمت في امكنة معينة في ضبط الاسعار لبعض السلع والخدمات، ولجأت في بعض الاحيان الى الشكاوى القضائية

لجمعية حماية المستهلك في لبنان دور رقابي وتوثيقي علمي، ومتابعات مع الجهات الرسمية من وزارية ونيابية وقضائية، لضبط فلتان الاسعار وحماية المستهلك بالقدر الممكن في زمن الفوضى وعدم الرقابة الجدية. كما أن عدم البحث عن جذور اسباب الازمة الناتجة من تراكمات السنوات الطويلة، لم يراع المواطن وقدرته الشرائية وظروفه الاجتماعية ومتطلبات حياته اليومية، من الغذاء الضروري إلى التعليم والطبابة والنقل والسكن.
"الأمن العام" حاورت رئيس "جمعية المستهلك - لبنان" الدكتور زهير برو.


رئيس "جمعية المستهلك - لبنان" الدكتور زهير برو.

■ ما هي مقاربة الجمعية للوضع المعيشي وارتفاع الاسعار؟

□ اوضحنا منذ فترة للرأي العام عبر الاعلام، ان موضوع التضخم وارتفاع الاسعار لا تتم معالجته عبر الرقابة على الاطلاق. لبنان يتمتع باقتصاد حر كمعظم دول العالم، فلا يتم فيه تحديد الاسعار إلا لسلع محددة اساسية خصوصا بالنسبة الى الفقراء، مثل الخبز والمحروقات نظرا الى أهميتها. اما بقية المواد، وبسبب الاقتصاد الحر، يبيع التاجر البضاعة بالأسعار التي تناسبه، حسب الكلفة عليه التي تختلف من منطقة إلى اخرى تبعا لمستوى المنطقة المعيشي ومن حيث كلفة الايجارات، لذا الشروط الاقتصادية هي التي تحدد. اما مَن يحدد مستوى الإسعار، فهي المنافسة في البلد وليس الاحتكارات التي تسيطر على معظم السلع في الاسواق كما هي الحال في لبنان، لا سيما تلك التي يتم استيرادها من الخارج بنسبة تصل إلى 85 و90 في المئة، لذلك يحدد التجار السعر الاساسي من خلال ما يسمى الوكالات الحصرية الموجودة في كل القطاعات من دون استثناء تقريبا وان كانت غير معلنة. هناك تجار يتقاسمون مجالات اقتصادية معينة وتكون حكرا عليهم وحدهم، بحيث أن أي شخص يحاول "الدخول عليهم" يتم الضغط عليه، واستخدام كل الوسائل "لتهريبه" من المنافسة حتى يخضع ويترك المجال للتجار الاساسيين. ثمة عدد من القطاعات والسلع يسيطر عليها عدد قليل من التجار، فالغاز مثلا له مستورد وحيد، والنفط له عدد محدود من المستوردين، وينطبق الامر ذاته على القمح والمطاحن. فكل السلع تخضع للإحتكارات التي تمنع المنافسة وتتحكم بالاسعار، وهذا ما يفسر أن لبنان من اغلى الدول في المنطقة بما فيها الدول العربية وتركيا واسرائيل بنسبة نحو 30 في المئة، وفق ما يقول البنك الدولي والاتحاد الاوروبي. السبب الثاني الذي له تأثير على ارتفاع الاسعار هو الإنتاج، هل هو محلي أم معظمه مستورد كما هو الوضع الحالي؟ فالاستيراد من دون انتاج داخلي كاف، يربط كل السلع بالنقل واسعار النفط وغيرها.

■ ما هو دور القوانين في هذا الوضع؟

□ كل القوانين المتعلقة بالمستهلك والمنافسة وسلامة الغذاء وكل ما يفيد الناس ويحسن اوضاعها، غير سارية المفعول حتى اليوم ولم تصدر مراسيمها التنظيمية، منها قانون المستهلك الذي صدر عام 2005 تحت الرقم 659، وقانون سلامة الغذاء الذي صدر عام 2015 ولم يتم العمل به حتى الساعة. كذلك هناك قانون المنافسة الصادر عام 2019 الذي لم يتم العمل به حتى الساعة، وبالتالي كل ذلك يصب في مصلحة التجار.

■ كيف تعاملت جمعية المستهلك مع ارتفاع الاسعار؟

□ بالنسبة إلينا أصدرنا هذه السنة مؤشر اسعار عن الفصلين الاول والثاني، وكانت نسبة ارتفاع الاسعار في حدود 19 في المئة لنحو 140 سلعة وخدمة اساسية للإستهلاك اليومي، وهذا امر يمس كل العائلات اللبنانية من دون استثناء، لأنها تتناول الامور الاساسية للمواطن من اطعمة وخضروات وفاكهة والبان واجبان وزيوت ونقل واتصالات كونها ذات استخدام يومي وسواها من الامور. اما مؤشر الفصل الثالث من السنة فهو قيد الانجاز، لكنه في حدود 7 في المئة. لم نعلنه بعد للرأي العام حتى الانتهاء منه بشكل كامل، مما يعني انه اذا جمعنا مؤشرات

"من اسباب الغلاء ضعف الانتاج المحلي وضخامة الاستيراد"

الفصول الثلاثة تبلغ نسبة ارتفاع الاسعار اكثر من 26 في المئة.

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الجمعية وما دورها في المعالجة؟

□ بدأنا تجربة بالاتفاق والتعاون مع وزير الاقتصاد والتجارة حول كيف يمكن أن نتعاون معا، لذا انطلقنا من الخط الساخن لجمعية المستهلك (01.750650) الذي نتلقى عبره اتصالات المواطنين، ونضع لوائح نرسلها الى مديرية حماية المستهلك والمدير العام للوزارة لمتابعتها ومعالجتها. لقد نجحت هذه التجربة الى حد بعيد وازداد عدد الاتصالات بشكل كبير جدا، فقامت وزارة الاقتصاد بتحركات ظهرت نتائجها اكثر ما يكون في موضوع ضبط اسعار مولدات الكهرباء الخاصة.

■ مع مَن تواصلتم وما هي الاقتراحات التي قدمتموها إلى وزارة الاقتصاد أو الهيئات الاقتصادية أو سواهما من معنيين بالأزمة؟

□ التعاون تم بيننا وبين وزارة الاقتصاد ولجنة الاقتصاد النيابية التي دعتنا الى اجتماع معها بحضور وزير الاقتصاد، الهدف منه تشكيل نوع من العمل المشترك بين الجهات الثلاث لإعطاء بعض الأمل للمواطنين لمعالجة هذه المشاكل، لا سيما في ظل وضع اقتصادي وامني واحتلال اسرائيلي خطير وتهديم قسم كبير من قرى جنوب لبنان. قدمنا مذكرة في الاجتماع مع لجنة الاقتصاد النيابية بعد نقاش العديد من النقاط، ركزنا فيها على أن الحل للمشكلة لا يكون، ومن المستحيل ان يكون، بمراقبة الأسعار فقط، لأن الرقابة لا تتم على الاسعار في ظل اعتماد الاقتصاد الحر إلا لبعض السلع الضرورية جدا. وقلنا ان معالجة ارتفاع الاسعار واحتمال ارتفاع التضخم لهما شروط اساسية تبدأ أولا بوجود منافسة في كل القطاعات، وهذا غير متوافر حاليا في لبنان للأسف الشديد، حيث تلعب الاحتكارات دورا اساسيا في الغلاء، ولا بد من تطبيق قانون المنافسة الذي لم يطبق ولا قانون حماية المستهلك ولا قانون سلامة الغذاء. فكل ما يهم مصلحة المستهلك متروك من السلطة التنفيذية نسيا منسيا على الرغم من وجود القوانين، وهذا يخدم في الدرجة الاولى التجار والمصارف والفئات التي لديها امتيازات في البلد وليس الفقراء ومتوسطي الحال.



■ هل من اسباب اخرى للأزمة؟

□ من الاسباب انه لا توجد قطاعات انتاجية كافية في لبنان، واعطينا معلومات دقيقة عن تجربة لبنان السابقة قبل عام 1975، حيث كان لبنان يستورد تقريبا بقدر ما ينتج. اما اليوم، فالفارق شاسع وهائل حيث نستورد بين 85 إلى 90 في المئة من حاجاتنا، فيما نصدر القليل من الانتاج المحلي. بينما في السابق كانت لدينا صناعات تحويلية قوية وقطاعات ◄

غذائية مهمة. يجب إعادة تحريك وزارة الاقتصاد لأن دورها الاساسي هو وضع خطة عمل وسياسات اقتصادية تطرحها على الحكومة وعلى الرأي العام، تركز على وجوب تشجيع القطاعات الانتاجية والاستثمار فيها وليس تشجيعها بالكلام وعلى الورق. اما الاعتماد على الرقابة، فهو اختراع لبناني غير موجود في أي بلد. يجب ان يذهب جزء من ميزانية الدولة لدعم القطاعات الانتاجية، علما ان كل مليار دولار يدفع في دعم الصناعة ينتج نحو خمسة أضعافه بعد خمس سنوات، بينما اذا دعمت الدولة التاجر "تطير الاموال" مثلما حصل في عامي 2019 و2020 وما بعدهما، وكانت بمثابة فتوى جرمية يجب محاسبة كل المسؤولين عنها لأنها أفلست الخزينة. حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة يعرف الارقام بدقة لكنه في السجن، ونحن نجهل الارقام بدقة لكنها تتراوح بين 11 و16 مليار دولار وربما 26 مليارا، بينما يقول البعض ان ارقام الخزينة كانت بعد الانهيار عام 2019 نحو 43 مليارا اختفت وبقي منها 9 مليارات. ذهبت الاموال لدعم التجار والمصارف بدل دعم العائلات الفقيرة، حيث استفاد التجار من الاموال بشراء السلع المدعومة وقاموا بتخزينها وقدموا فواتير كاذبة، وقاموا بتصدير وتهريب الكثير من هذه السلع المدعومة الى اميركا وافريقيا وآسيا، وحققوا ارباحا خيالية. هذه السياسة بدعم التجار والمصارف وتغطيتهم وعدم محاسبتهم اوصلت البلد الى الانهيارات، لذا لا احد من الآن وصاعدا يزعم بأن لديه حلولا، لأن حلول كل الحكومات الماضية فشلت والحكومة الحالية ليست مسؤولة عن فشلها. نظام الفساد القائم في البلد هو المسؤول لأن معظم تجاره هم من الطبقة السياسية، وهو ما يفسر الحالة التي وصلنا إليها. للأسف، نحن امام نظام لم يستفد من الاخطاء الماضية، وما زال مستمرا في السياسات التي اوصلت البلد إلى العجز الواقع فيه حاليا.

3 قوانين لحماية المستهلك غير سارية المفعول حتى اليوم

■ هل من تأثير للوضع الداخلي على ارتفاع الاسعار؟

□ طبعا، ان العامل الثالث الذي يلعب دورا في موضوع ارتفاع الاسعار، هو الاستقرار الأمني والاستقرار الاجتماعي وهما غير متوافرين. وبالتالي، فإن العناصر الثلاثة الأساسية، الاحتكار وضعف الانتاج المحلي وعدم الاستقرار الامني والاجتماعي، تؤدي إلى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني وهذا أفق مفتوح، لذلك يجب معالجة القضايا الامنية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي.

■ وفق اي قانون او علم وخبر او مرسوم تتحرك جمعية حماية المستهلك، وما هي حدود صلاحياتها وفق القانون؟ وهل تقدمتم بشكاوى ضد المحتكرين او مخالفي التسعيرات؟

□ الجمعية تخضع للقانون 659، وهي تضيء على المشاكل ودورها توعوي في القضايا العامة. للجمعية حق التقاضي بإسم المستهلكين حين تكون هناك قضايا تستوجب الملاحقة القضائية، وهذه قضايا مارسنا فيها هذا الحق في محطات عدة، لا سيما في قضايا سلامة الغذاء، واتخذنا صفة الادعاء الشخصي في عشرات القضايا، منها ملاحقة موضوع جنون البقر وقتها، وادت إلى اتخاذ قرار بعدم دخول اللحوم الا لحوم العجل تحت عمر السنتين لأنه لا يمكن أن يصاب بمرض جنون البقر. الى جانب قضايا أخرى، مثل ملاحقة اسعار اتصالات الهاتف الخلوي حيث لعبنا دورنا وتمكنا من خفض الاسعار، والمواصلات وتلوث الهواء وتمكنا من ملاحقة موضوع المازوت وتوصلنا الى إلغاء استخدامه في السيارات السياحية الصغيرة. كما قمنا بإجراء فحوص مخبرية كثيرة للغذاء وللمياه، وشاركنا في صدور قانون المياه وقوانين اخرى شاركنا في صياغتها. كذلك قدمنا اقتراحات كثيرة لقطاعات عديدة، لكن التجاوب كان بحسب الوزير، لأن الدولة عندنا ليست موحدة وكل وزير لديه "دولته الخاصة". الوزير الذي تعاون معنا كان يحقق إنجازات، اما الوزير الذي رفض التعاون فلا صلاحية لنا عليه. علما أن المادة الثالثة من قانون حماية المستهلك تنص على ان مَن يمثل المستهلك اللبناني هي جمعيات المستهلك، لا الدولة ولا التجار. لكن بعض الوزراء يأخذون أدوارهم بحجة حماية المستهلكين مثلما حصل في قضايا الخبز، وهي احدى الفضائح في البلد حيث بنيت امبراطوريات من الافران والمطاحن على ظهر الخزينة اللبنانية عبر الدعم الذي كانت تقدمه وزارة الاقتصاد، وقد كنا كجمعية ضده بالكامل، وطلبنا بأن يكون دعم الخبز للعائلات الفقيرة وليس للافران. لكن لا صلاحية تنفيذية لنا، فالضابطة العدلية وادارات الدولة والقوانين هي التي تحمي المستهلك. في الخلاصة، هناك عطب اساسي في لبنان، فلا توجد محاسبة نتيجة غياب الحوكمة وغياب الحكم الرشيد لمصلحة الشعب. لذلك سيبقى شعب لبنان يعاني بسبب عدم تطبيق اتفاق الطائف ووضع الاصلاحات في "الجارور". كما أننا ما زلنا نتبع النظام القديم والمحاصصة الطائفية، وهذا لا يولد إلا الفساد وعدم الاستقرار والكراهية والصراع الداخلي، فكل ما ازداد الفقر ازداد الارتهان للخارج. أخيرا، اتمنى ان يصل صوتنا عبر المديرية العامة للامن العام لأنها لا تزال والجيش والمؤسسات الأمنية، الضمانة الوحيدة المتبقية للمواطن.

